أثر الاستثمار السياحي في تعزيز الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية
دراسة قياسية للفترة 1995-2017

The impact of tourism investment in enhancing the demand for Algerian tourism services
Standard study for the period 1995-2017

صورية مساني
أستاذ محاضر-ب-
جامعة العربي التبسي –تبسة- الجزائر
رشيدة مساني
طالبة دكتوراه – سنة ثانية
جامعة محمد خيضر –بسكرة- الجزائر
الجزائر

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وقياس العلاقة والأثر بين الاستثمار السياحي والطلب على الخدمات السياحية في الجزائر وقد تم تحديد متغيرات الدراسة وكذا كيفية قياسها وطريقة جمعها والتعرض إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس العلاقة بين المتغيرات والمتمثل في علاقة التكامل المشترك وذلك من خلال معالجة البيانات الإحصائية اعتمادا على برنامج Eviews08، ومن خلال ذلك تم التوصل لعدم وجود علاقة تكاملية طويلة المدى ولا قصيرة الأجل بين الاستثمار السياحي وزيادة الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية وهذا ما يفسره غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم للوقوف بالقطاع سواء من الناحية التمويلية والترويجية ولا حتى من جانب تعزيز البنى التحتية والفوقية وكل ما يعنيه من مشاكل العقار الصناعي.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، الطلب السياحي ، التكامل المشترك

summary

This study aims to know and measure the relationship and impact between tourism investment and the demand for tourism services in Algeria. The study variables were defined as well as how to measure them and the way they are collected and exposure to statistical tools used to measure the relationship between the variables and the relationship of joint integration through the treatment of statistical data depending on the program Eviews08, and through this it was concluded that there is no long-term or short-term complementary relationship between tourism investment and increased demand for Algerian tourism services and this is explained by the absence of a clearly defined national strategy to stand in the sector o A brigade from a financing and promotional point of view, not even

from the side of strengthening the infrastructure and the superstructure, and all the industrial property's problems.

Key words: tourism investment, tourism demand, joint integration

تمهيد:

تعتبر الجزائر من إحدى الدول الافريقية التي حاولت بعد استرجاع استقلالها النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المحاولات إلاّ أن هذه الأخيرة تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية، إذ بقيت انجازاته جد محدودة مقارنة ببلدان العالم بصفة عامة والدول المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، حيث يحتل القطاع مراتب متأخرة في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي وهو ما يضع الجزائر أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وهي التي تسعى للخروج بالاقتصاد الوطني عن تبعية قطاع المحروقات والعمل على تنويعه بما يساهم في خلق ثروة حقيقية ومناصب شغل تؤسس لديناميكية نشاط الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الحالي تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويلها إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى كما تعلق أملا كبيرا على الاستراتيجية الجديدة التي جاء بها المخطط التوجيهي لآفاق 2030 حيث يعتبر أول استراتيجية شملت كافة الجوانب السياحة وتمتد على عدّة مراحل.

تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويلها إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى كما تعلق أملا كبيرا على الاستراتيجيات الجديدة المتبناة خاصة فيما تعلق بتحفيز الاستثمار السياحي مما يجعله نافذة على تطوير صورة الجزائر وجعلها وجهة سياحية عالمية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في تعزيز مفهوم التنمية في الجزائر خارج قطاع المحروقات كونها منفذ لدعم مداخيل الاقتصاد الوطني كوسيلة لتنويع .

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مصادر تنويع تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تسليط الضوء على مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر و مدى نجاعة الاستراتيجيات المتبناة في تحفيز الاستثمار الخارجي.

بناء على ما تقدم نطرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الاستثمار السياحي في تعزيز الطلب على السياحة في الجزائر؟

و **منه نطرح جملة من التساؤلات الفرعية:**

- ما أثر مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر في تعزيز التنمية السياحية؟
- هل يلعب الاستثمار السياحي دور في تعزيز التنمية في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات سابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- يحفز مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز المستثمرين في المجال السياحي في الجزائر؛
- هناك علاقة طويلة المدى بين تدفقات الاستثمار السياحي في الجزائر وزيادة الطلب على السياحة الوطنية.

وللوقوف على صحة الفرضيات من عدمها تم تقسيم البحث إلى:

المحور الأول: تطور مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر؛

المحور الثاني: تطور الطلب السياحي في الجزائر؛

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على الطلب على الخدمات السياحية في الجزائر.

المحور الأول: تطور مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا : الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

بدأت التجربة الجزائرية في مجال الاستثمار مباشرة بعد الاستقلال بإصدار أول قانون للاستثمار فكان القانون 63-277 ليدعم الاستثمار المؤرخ في 26 جويلية 1963 بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة

المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية اهتدت الجزائر لسن تشريع جديد إثر فشل القانون 63-277 بالتفكير في وضع قانون آخر سنة 1966 هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار للقطاع الوطني والأجنبي، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب فقد عرفت منعرجا جديدا سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة من خلال الشركات الوطنية إذ سمح القانون 82-13 المؤرخ في 18 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلفة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية حيث يمكن للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام 51% وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف استراتيجية تنموية، حيث سمح القانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدّة حياة المؤسسة المختلطة من 15 سنة إلى مدّة قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج ولتحديد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال بنسبة 49% وفي إصلاحات الثمانينات سمح القانون 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية.

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض كنقطة بداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالرغم من أنه ليس استثمار إلا أنه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية وفي أواخر سنة 1993 صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات[1]، تكملة لقانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع القضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد وألغى القوانين الصادرة المخالفة باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات.

تلاه بعد ذلك الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل بتطوير الاستثمار[2] المعدل بموجب الأمر 06/08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[3] وكانت آخر التفاتة تشريعية لتطوير الاستثمار عموما والاستثمار السياحي خصوصا بموجب القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار[4].

ثانيا: التحفيزات التشريعية المخولة للمستثمر السياحي في الجزائر

إذ يستفيد المستثمر في مرحلة الإنجاز من المزايا التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة*، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي؛
- الإعفاء من الحقوق الجمروكية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- إعفاء المستثمر السياحي من دفع حق نقل الملكية بعوض بالإضافة إلى الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار السياحي؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الأملاك الدولية خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار السياحي من تاريخ الاقتناء كما يستفيد المستثمر من مزايا أخرى بمرحلة الاستغلال.

كما يستفيد المستثمر من المزايا التالية في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛

وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار السياحي في مناطق الجنوب والهضاب العليا فإن المستثمر السياحي زيادة على استفادته من المزايا السابقة في مرحلة الانجاز فإنه يتمتع بما يلي:

- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد أن يتم تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان مسح الأراضي عن طريق الامتيازات من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية وذلك كالتالي:
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ استفادة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير والهضاب العليا أما في مرحلة الاستغلال فيستفيد المستثمر في مناطق الهضاب العليا والجنوب من المزايا الجبائية سابقة الذكر لمدة عشر سنوات.

بالإضافة إلى ما سبق يستفيد المستثمر السياحي من :

- مبلغ يساوي أو يفوق 5 مليار دينار شريطة الموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار؛
- يصنف الاستثمار سياحيا من قبيل الاستثمار المنصب على النشاطات ذات الامتياز المنصوص عليه في المادة 15 من قانون الاستثمار؛

مع الإشارة أنه في حالة وجود عدّة مزايا من نفس الطبيعة تطبق المزايا الأصلح والأفضل للمستثمر السياحي وبمعنى آخر إذا منح قانون السياحة امتيازات أفضل للمستثمر السياحي أفضل من تلك المزايا التي يخولها قانون الاستثمار أو القانون الجبائي للمستثمر السياحي مع عدم إمكانية الجمع بين الامتيازات.

المحور الثاني: تطور الاستثمارو الطلب السياحي في الجزائر

أولا: تطور الطلب السياحي

يمكن رصد تطور الطلب السياحي في الجزائر من خلال دراسة تطور الوافدين للجزائر خلال فترة الدراسة

الجدول : عدد السياح الوافدين للجزائر للفترة 1995-2017

السنة	عدد السياح الوافد
1995	519576
1996	604968
1997	634752
1998	678448
1999	755286
2000	865994

2001	901416
2002	988060
2003	1166287
2004	1233719
2005	1443090
2006	1637582
2007	1743084
2008	1771749
2009	1911506
2010	2070496
2011	2394887
2012	2634056
2013	2732731
2014	2301373
2015	4258940
2016	4320180
2017	4423648

المصدر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول يتبين أن الحركة السياحية في اتجاه الجزائر عرفت تراجع منذ سنة 1995 نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة ومع تحسن الظروف الأمنية بدأت الجزائر تستعيد السياح بداية من 1997 حيث وصل عدد السياح سنة 1999 نحو 755286 سائح وبلغ العدد سنة 901416، ومع ذلك تبقى الحركة السياحية تجاه الجزائر متذبذبة وضئيلة مقارنة بدول الجوار ويعود ذلك لضعف البنية التحتية التي لا تستجيب لمستويات الطلب لاسيما الخارجي منه.

ثانيا: تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

يمكن رصده من خلال الجدول الآتي:

الجدول 02: قيمة رأس مال الاستثمار السياحي في الجزائر (1995-2017)

مليون دولار أمريكي

السنة	قيمة الاستثمار
1995	50
1996	100
1997	130
1998	120
1999	130
2000	180
2001	160
2002	140
2003	140
2004	150
2005	160
2006	140
2007	160
2008	160
2009	100
2010	90
2011	60
2012	60
2013	193
2014	181
2015	190
2016	210
2017	200

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الاستثمارات السياحية في الجزائر ضئيلة للغاية إذ لم تتجاوز 1.5 مليار دولار طيلة فترة الدراسة بل بالعكس عرفت تذبذبا مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة مما يفسر عدم مواكبة الواقع الحقيقي للقطاع للاستراتجيات والبرامج المتبناة مؤخرا من قبل الدولة .

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على تطور الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية

أولا: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة

إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2017 أي حيث أن حجم الدراسة هو 23 مشاهدة وهو حجم يكفي للقيام بهذه الاختبارات.

- **حجم الاستثمار الأجنبي المباشر:** والمعبر عنه بالمليون دولار ويرمز له بالرمز I والمتحصل عليه من بيانات المنظمة العالمية للتجارة؛
- **حجم الطلب السياحي**: والمعبر عنه بعدد الوافدين الكلي للجزائر خلال فترة الدراسة ويرمز له بالرمز D.

النموذج المستخدم: من خلال دراسة علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي وتطور الطلب السياحي في الجزائر خلال فترة الدراسة إعتمادا على برنامج Eviews08.

ثانيا: دراسة علاقة التكامل المشترك بين تدفقات الاستثمار السياحي و تطور الطلب السياحي في الجزائر

1- اختبار استقرار سلسلتي الدراسة

2- الهدف من استخدام اختبار ديكي فولر الموسع هو الوقوف على استقرار السلسلة من عدمه:

الجدول 03: اختبار استقرار سلسلتي الدراسة (I ;D)

اختبار ADF	نتائج اختبار السلسلتين عند المستوى		نتائج اختبار السلسلتين عند الفارق الأول
المتغير الأول I	بوجود قاطع	0.13	0.0015
	بوجود قاطع واتجاه	0.34	0.008
	في غياب القاطع والاتجاه	0.71	0.0001
المتغير الثاني A	بوجود قاطع	1	0.0003
	بوجود قاطع واتجاه	1	0.001
	في غياب القاطع والاتجاه	1	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews08

التفسير: نلاحظ أن القيم الاحتمالية عند المستوى لمتغيري اللدراسة أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم فالسلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، في حين أن القيم الحرجة أقل من 5% عند الفارق الأول ومنه السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة عند الفارق الأول.

2-اختبار التكامل المشترك

بما أن الاستثمار السياحي متكاملا من الرتبة الأولى و الطلب السياحي متكاملة من نفس الرتبة من الممكن تمثيل العلاقة بينهما في شكل نموذج تصحيح الخطأ ، ولدراسة هذه العلاقة نتبع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: نقوم بتقدير علاقة الانحدار الخطي البسيط على النحو التالي:

$$a = \alpha + \beta i + \varepsilon_t$$

ومن خلال برنامج eviews08 تم الحصول على معادلة الانحدار الخطي كما يلي

$$a = 212044.183184 + 11583.8988099 * i \quad f.pro = 0.03,\ DW = 0.31,\ R^2 = 0.19$$

من خلال المعادلة يتضح : r^2=%19

وبالتالي وجدود علاقة تكامل بين متغيري الدراسة.

3- إمكانية وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين متغيري الدراسة
للوقوف على لابد من دراسة استقرار سلسلة البواقي لنموذج

الجدول 04: اختبار سلسلة البواقي للنموذج الدراسة

اختبار ADF	نتائج اختبار السلسلتين عند المستوى	
سلسلة البواقي	بوجود قاطع	0.82
	بوجود قاطع واتجاه	0.15
	في غياب القاطع والاتجاه	0.36

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات برنامج eviews 08

التفسير: بما أن القيم الاحتمالية أكبر من 5 % فسلسلة البواقي غير مستقرة وبالتالي ليمكن أن توجد علاقة تكامل طويلة المدى بين متغري الدراسة.

4- دراسة علاقة التكامل قصير المدى بين متغيري الدراسة
ونعتمد في ذلك على اختبار غرانجر

الجدول 05: نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/28/20 Time: 16:27
Sample: 1995 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
A does not Granger Cause I	21	0.66145	0.5297
I does not Granger Cause A		2.67487	0.0995

من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews08

التفسير: انطلاقا من نتائج الاختبار بحيث القيمة الاحتمالية في الاتجاهين أكبر من 5% ومنه يتضح أنه لا توجد علاقة بين الاستثمار السياحي والطلب السياحي بمعنى الاستثمار لا يسبب الطلب والطلب لا يسبب الاستثمار.

الخاتمة

من خلال الدراسة المقدمة تم التوصل للنتائج الآتية:

- الاقتصاد الجزائري هو في الأصل اقتصاد ريعي والنتائج المحققة ما هي الا انعكاس لارتفاع أسعار النفط،
- مناخ الاستثمار السياحي غير محفز لجذب المستثمرين الأمر الذي انعكس على تنمية القطاع؛
- ضعف البنية التحتية والفوقية حازت دون أن تكون الجزائر وجهة للطلب السياحي،
- النتائج القياسية أثبتت أن الاستثمار السياحي المتدفق لا يساهم في زيادة الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية ويعود ذلك إلى:
- يعاني القطاع السياحي في الجزائر من إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع فهو ليس بالقطاع الرائد؛
- دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات ذو أثر هامشي إذ ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي أو التجاري مما يسبب عزوف أصحاب رؤوس الاموال المحلية أو الأجنبية للاستثمار في القطاع؛
- انخفاض الطلب السياحي الخارجي على الخدمات السياحية الجزائرية ومن ثم انخفاض الانفاق وما يترتب عنه من انخفاض الادخار الذي يتحول للاستثمار،
- عدم وجود تسهيلات في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بسبب العراقيل البيروقراطية والفساد الإداري اللذان يكبحان القطاع السياحي الجزائري من التقدم؛
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليست القاعدة البناءة للقطاع السياحي بل الأهم يكمن في تبني استراتيجية سياحية تنموية شاملة.

توصيات الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- بناء استراتيجية تنمية سياحية تعتمد على إشراك جميع المؤسسات في تطوير المنتجات السياحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و علاوة على ذلك فإن هذه الاستراتيجية لابد أن تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة؛
- تطوير باقي القطاعات ذات العلاقة بالبيئة العامة للسياحة (النقل، الثقافة، الحرف اليدوية، الاتصالات، الزراعة، النظافة والصحة)؛
- تنمية الموارد البشرية للإدارة السليمة والتخطيط الناجح؛
- تعزيز وتحفيز مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين في القطاع.

قائمة المراجع

1- المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 15 يوليو 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64 الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414

2- الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة في 2001/08/20

3- الأمر رقم 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة في2006/07/19

4- القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 الصادرة في2016/08/03

* - يؤسس الرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال والإجراءات المهنية المحققة مع احتساب كل الحقوق والرسوم ولمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الدليل الخاضع للضريبة الصادر عن وزارة المالية 2016،ص15؛

5- برنامج Eviews08،

6- وزارة السياحة والصناعة التقليدية: www.dtourisme-alge.dz

7- بيانات المنظمة العالمية للسياحة متوفرة على الموقع:
http://www.unwto.org